ضمير الغائب وجزئيته محل تردد يكون التقسيم السابق محل
تردد دلالة اذ كان كليا اختل حصر مامدلوله كلي فيما ذكر
واذ كان جزئيا يختل حصر مامدلوله جزئي فيما ذكر لخروج
ضمير الغائب عن التقسيم على ان فيه انه داخل في الضمير
فكيف يخرج عن التقسيم اذ كان جزئيا فالاولى ان يقول
اذا احتمل ان يكون ضمير الغائب كليا لم يظهر صحة التقسيم
اذ على تقدير كليته يختل التقسيمان كلاهما وقيل معنى كلام
المصباح في كلية ضمير الغائب كما قيل انه موضوع لمفهوم
كلي يستعمل في الجزئي نظرا على ما سبق تحقيقه وفيه
ما فيه ان هذا النظر لا يخص ضمير الغائب وقيل
ضمير الغائب قد يرجع الى المشخص فيكون جزئيا وقد
يرجع الى الكلي فيكون كليا فالحكم بكونه جزئيا مطلقا بط
بل الحق انه قد يكون كليا وقد يكون جزئيا على ما حققه
سيد المحققين في حواشي شرح المطالع وانما جعله المصنف
في التقسيم جزئيا مطلقا نظرا الى ان اكثر اهل اللغة

جعلوا

جعلوا المضمرات مطلقا من المعارف واعتبروا فيه
الجزئية بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشئ بعينه
اعتبار الاستعمال بعد اللزوم وجعلها البيان الغرض من
الوضع لاصلة انتم اشار الى ما هو الحق فيه بالتامل
في جزئيته وكليته ولا يخفى ما فيه من البعد على انه يرد عليه
ما ذكروا ان قولهم المعرفة ما وضع لشئ بعينه ليس معناه انه
مشخص بل ما اعتبر فيه تعيين سواء كان كليا او جزئيا
شخصيا هذا ولو جعل هذا القائل قول المصنف تامل
امر بالتامل لظهور له وجه اختياره في التقسيم كان
انسب بتوجيهه التنبيه الحادي عشر هو هذا لما
كان في كتب العربية شهيرة مشهورة توهم كون بعض الاسماء
اللازمة للاضافة حروفا لتوهم ان التزام المضاف اليه
فيها لعدم دلالتها بدونه وقد ذكرنا في التقسيم ما يتمكن
العارف به ان يدفعه وهو ان معنى الحرف جزئي فان
العارف به لو توجه ادنى توجه يعرف انه لا يلزم ورود

Copyright © King Saud University